

واقع التعليم الإعدادى وكيفية تطويره

عرض : محمد عبد العزيز عيد*

يعتبر النظام التعليمى والبرامج التعليمية من أهم البرامج والنظم التى يجب أن تقوم بشكل دائم ومستمر ، وذلك من أجل تطويرها والارتفاع بمستواها ، والتقويم التربوى قد يكون تكوينيا ، أى يجرى خلال عمل البرنامج لتوفير معلومات تقويمية لمديرى البرامج لتحسينها ، وقد يكون ختاميا فيجرى فى نهاية البرنامج لتقويم مدى استفادة من يطبق عليهم للتعرف على فائدته أو قيمته ، والواقع أن كلا من التقويم التكوينى والتقويم الختامى ضرورى لأن القرارات المطلوبة خلال مراحل التكوين أو وضع البرنامج لتحسينه وتقويته ، ومرة ثانية عندما يستقر للحكم على قيمته النهائية أو لتحديد مستقبله .

وقد يقوم بالتقويم موظفون يعملون فى البرنامج ويكون التقويم آنذاك داخليا وبالرغم من أن المقوم فى هذه الحالة يعرف الكثير عن البرنامج ، إلا أنه قد يصعب عليه أن يكون موضوعيا بشكل كامل وذلك بالمقارنة بالتقويم الخارجى ، حيث يقوم بالتقويم افراد من خارج البرنامج .

وكذلك قد يكون التقويم كميا حيث يكون مبنيا على القياس وتستخدم فيه درجات التلاميذ

* قام بإعداد الدراسة فريق بحثى مكون من : أ.د. محمد عبد العزيز عيد (باحث رئيسى) ، د. دسوقى عبد الجليل ، د. لطف الله امام صالح ، د. شنوده سمعان شنوده ، د. زينات محمد طباله ، د. نفيسه ابو السعود ، أ.د. وفيق اشرف حسونة (مستشارا) ، أ.عبد الحميد النسر (مستشارا) ، وقد صدرت الدراسة ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٩٠) .

والاختبارات المقننة وقد يكون كيفاً مبنياً على الملاحظة والأحكام المهنية ، وان كان الاتجاه الحديث ينظر للطريقتين الكمية والكيفية على أنهما طريقتان متوافقتان ومتكاملتان فى تقويم البرامج التربوية .

ويستخدم التقويم العديد من المناهج فقد يكون موضوعياً حيث تحدد الغايات أو الأهداف الخاصة ببعض الأنشطة التعليمية ثم يركز التقويم بعد ذلك على تحديد مدى تحصيل هذه الأهداف ، ويؤدى تحديد التناقض فيما بين الأداء والأهداف الى تعديلات يقصد بها تصحيح النقص ، وتتكسر دورة التقويم بعد ذلك .

ومن المحتمل أن تكون أكبر جوانب قوة منهج التقويم بالأهداف هى بساطته وفوائده التى دفعت المربين للتفكير فى مقاصدهم ، وتوضيح العموميات الخاصة بالنواتج التعليمية وان كان من عيوبه أنه لا يودى الى احكام صريحة عن القيمة ، كما تنقصه المعايير للحكم على أهمية التناقضات فيما بين الأهداف ومستويات الأداء كما يهمل قيمة الأهداف نفسها وربما البدائل الهامة لها ، كما أنه يهمل النواتج غير المقصودة للنشاط والمجال الذى يحدث فيه التقويم ويستبعد أية شواهد عن قيمة البرنامج مادامت لا تعكسها الأهداف ، ويضاف لكل ذلك أنه يساند منهجاً خطياً غير مرن فى عملية التقويم ، ولذلك يتم الالتجاء فى بعض الأحيان للتقويم بدون أهداف وذلك على اعتبار أن الأهداف يجب الا تؤخذ كما هى ، بل يجب أن تقوم ، وخاصة وأنه يندر أن يكشف عن الأهداف الحقيقية للمشروع ، بالإضافة الى أن العديد من نواتج البرامج الهامة قد لا تكون أهدافاً صريحة للبرنامج .

وقد يجرى التقويم للإدارة ومن أجل خدمة متخذى القرار سواء فى مجال القرارات التخطيطية، لتحديد الحاجات التى يجب تناولها فى البرنامج التعليمى مما يساعد على تحديد أهداف البرنامج، أو القرارات الهيكلية لتحديد المصادر المتوفرة والاستراتيجيات البديلة للبرنامج والتى يجب أخذها فى الاعتبار أو لخدمة تنفيذ القرارات ، بالحكم على مدى جودة الخطة ، والتعرف على العوائق التى تهدد نجاحها والمراجعات المطلوبة ومراقبة الاجراءات وضبطها وتحسينها أو لخدمة إعادة دورة القرارات وذلك بالتعرف على النتائج التى تم الحصول عليها .

ولهذا المنهج العديد من الفوائد وخاصة وأنه ثبت للمقومين والمديرين عدم حاجتهم للانتظار حتى يتم الانتهاء من النشاط أو البرنامج قبل تقويمه ، ولذلك فمن المحتمل أن يكون منهج التقويم

للإدارة مفضلا فى أعين معظم مديرى المدارس وأعضاء مجالسها ، ولكن من عيوب هذا المنهج أنه قد يودى لتقويم مكلف لو اتبع بأكمله .

وقد يجرى التقويم من أجل العملاء ، وفى هذه الحالة يكون التقويم ختاميا فعلى سبيل المثال فهو يجمع الأدلة على تحصيل الأهداف التعليمية للمنتجات المختلفة لرزم المناهج وغيرها ، كما يحاول التعرف على الآثار المقصودة ومجال الاستفادة من المنتج ، والاعتبارات الخلقية وغير ذلك من الآثار ، ولذلك فإن هذا المنهج قد وفر تقويما للمنتجات التعليمية كخدمة للمربين ، كما أنه يوفر المعرفة للمربين عن أكثر المحكات مناسبة للاستخدام فى فحص وانتقاء المنتجات التعليمية وإن كان من عيوبه أنه قد يرفع من تكلفة المنتج كما أنه قد يودى لكبت الابتكارية ويهدد مبادرات المدرسين والمتخصصين فى المناهج على سبيل المثال أو يجعلهم معتمدين على المنتجات الخارجية وخدمات المستهلك .

وقد يجرى التقويم بالخبرة ، حيث يعتمد على الخبرة المهنية فى الحكم على المؤسسة أو البرنامج أو المنتج أو الأنشطة ، وبالرغم من أن الحكم المهني يدخل لحد ما فى جميع أساليب التقويم التى سبقت مناقشتها فإن هذا المنهج يختلف عن جميع المناهج السابقة فى اعتماده المباشر على الخبرة المهنية الذاتية كأساس للاستراتيجية الأساسية للتقويم . والواقع أن هذا المنهج قد أكد الدور الرئيسى للحكم على الخبرة والحكمة البشرية فى عملية التقويم ، كما ركز الانتباه على القضايا الهامة مثل المعايير التى يجب استخدامها فى إصدار الأحكام على البرامج التربوية ومع ذلك فمن مثالبه عدم وجود أوزان مقترحة لخليط المعايير التى تستخدم ، والتأكيد على الغايات مما يودى لاستبعاد البحث عن الآثار الجانبية والتحيز الإدارى الذى يؤثر على تكوين فريق الحكم .

وللتغلب على إمكانية حدوث التحيز والتأثير على النتائج ، ظهر منهج التقويم بالتضارب ، وذلك للتقليل من التحيز عن طريق إحداث توازن له وذلك بواسطة إدخال وجهتى النظر الموجبة والسالبة ، وهناك ثلاثة مناهج عامة للتقويم بالتضارب وهى ، النموذج القضائى ، حيث يتم الاستماع لوجهتى نظر متضاربتين ، والنموذج شبه القضائى حيث يتم الاستماع للعديد من وجهات النظر المتضادة ، والنموذج الجدلى حيث يستخدم الجدل فى عملية التقييم .

والواقع أن منهج التقويم بالتضارب يودى لتوضيح الجوانب الموجبة والسالبة فى البرنامج

التربوي بطريقة أفضل من الأساليب الأخرى ، كما أنه يميل لتوسيع مدى المعلومات المجمعة ، ويخلق اهتماما لدى جمهور المستمعين المقصودين ، بالإضافة لأنه يتسع بدرجة تكفى لاستخدام المناهج الأخرى معه ، علاوة على أنه يوفر الاطلاع على وجهات نظر متباينة ويعمل على المشاركة المفتوحة للمشاركين الذين قد يستبعدون بواسطة معظم الطرق الأخرى .

ومع ذلك فإن استخدام هذا المنهج قد لا يوفر لمتخذ القرار المدى الكامل من المعلومات المطلوبة ، كما أن هناك احتمال أن يكون القرار المتخذ ناتجا عن التفاوت فى مهارة الفرق المتنافسة ، كما أن تحديد المشاركين لمواقف التأييد والمعارضة أمر صعب لإمكانية التحيزات التى قد يأتى بها كل منهما ويضاف لما سبق أن التقييمات المتضاربة تستغرق وقتا طويلا ، وهى مكلفة ، وتتطلب إعدادا طويلا ، وإنفاقا كبيرا للموارد البشرية والمالية .

أما منهج التقييم الطبيعى وبالمشاركة فلقد جاء كرد فعل لتساؤل العديد من المشاركين فى العملية التربوية عما إذا كان المقومون قد فهموا حقيقة الظاهرة التى تكمن وراء أرقامهم وأشكالهم وخرائطهم وجداولهم ، ولذا جادل الكثيرون من العاملين فى المجال التعليمى بأن العنصر الإنسانى والذى ينعكس فى تعقيدات الواقع اليومى ووجهات النظر المختلفة لأولئك المشاركين فى العملية التعليمية مفقود فى معظم التقييمات التربوية ، ومن ثم ولد اتجاه جديد فى التقييم يركز على الخبرة المباشرة بالأنشطة والمواقف التربوية ، وهذا المنهج الجديد نما سريعا فى السبعينات والثمانينات وكان يهدف لملاحظة والتعرف على أكبر قدر ممكن من الاهتمامات والقضايا والمستتبعات الكاملة للمشروع التربوى ، ونظرا لأن معظم الذين ساهموا فى نمو واستخدام هذا المنهج التقييمى أظهروا تفضيلا لطرق الاستفسارات الطبيعية ، فلقد أطلق على هذا المنهج اسم التقييم الطبيعى ، وعلاوة على ذلك فإن معظم المدافعين عن هذا المنهج يرون ضرورة مشاركة العاملين فى المجال المقدم فى عملية التقييم ، ومن ثم جاء اسم التقييم بالمشاركة .

ولقد حاولت الدراسة الحالية استخدام هذا المنهج لمحاولة إشراك أكبر عدد ممكن من العاملين فى المجال التربوى عن طريق جمع آرائهم وأفكارهم ، أى أنها حاولت النظر للتعليم الأساسى فى حلقته الثانية من وجهات النظر المختلفة ، كما أنها لم تترك مصدرا للمعلومات يمكن الوصول اليه الا طريقته .

ويبدأ التقويم الحالى بالتعرف على أهم العوامل التى تسبب الهدر ومن أولها ظاهرة الغياب ، الذى يكون لأسباب صحية سواء نتيجة بعض الأمراض أو سوء التغذية بسبب الفقر أو عدم الوعي أو لأسباب نفسية ، أو لمصاحبة أصدقاء السوء واتفاقهم على الغياب أو لأسباب تتعلق بالأسرة نفسها ، كما أنه قد يرجع لعدم توافق المنهج مع بيئة التلميذ أو صعوبة أو كثرة الواجبات بحيث لا يستطيع الطالب الانتهاء منها أو لسوء معاملة بعض المدرسين للتلاميذ أو لشعور التلميذ بأن الوقت فى المدرسة يضيع بدون استفادة ، أو لضعف رقابة المدرسة على عملية الغياب وخاصة فى المدارس التى تعمل لأكثر من فترة واحدة .

أما السبب الثانى من أسباب الهدر فى العملية التعليمية فهو الرسوب والذى ينتج عن سوء أداء العملية التعليمية بالإضافة لأنه قد يكون من بين أسباب أداء تلك العملية ، ويرجع الرسوب أيضا لأسباب صحية تتصل بالتلميذ أو لسوء تغذيته أو عدم وعى الأسرة بنوعية الغذاء التى يتطلبها أو لأسباب نفسية ، وقد ترجع الأسباب للعملية التعليمية ذاتها ، مثل ضعف المستوى العلمى للمدرس أو تكدرس الفصول ، وانخفاض المستوى المادى أو عدم مناسبة المناهج للمرحلة العمرية التى تقدم لها أو لاهتمام المنهج بجزئيات وتفاصيل لا داعى ولا أهمية لها .

ويعتبر التسرب هو السبب الثالث من أسباب الهدر فى العملية التعليمية والذى يرجع أيضا لأسباب من داخل أو خارج العملية التعليمية . وتمثل مجموعة الأسباب من داخل أو خارج العملية التعليمية فى كل ما من شأنه أن يدفع بالتلميذ الى هجر الدراسة والتحول عنها مثل عدم ملاءمة المناهج للمرحلة العمرية للتلميذ ، وعدم مناسبته لبيئته وتكدرس الفصول مما يؤثر على تحصيل التلاميذ ويضعف متابعة المعلم لهم . أما الأسباب الخارجة عن العملية التعليمية فمن أهمها انخفاض مستوى دخل الأسرة وارتفاع مقدار ما تتحمله الأسرة مقابل تعلم الطفل ، بالإضافة لانخفاض وعى الأسرة بأهمية التعليم وحاجة الأسرة للمساندة المادية التى قد يوفرها لها الطفل عن طريق عمله ، علاوة على العادات والتقاليد التى تعوق استمرار تعلم الفتاة بعد سن معينة وما الى ذلك .

وتدل مراجعة نسب رسوب وتسرب التلاميذ فى المرحلة الإعدادية على ارتفاع هذه النسب . مثال ذلك أن نسبة التسرب فى الصف الأول الإعدادى فى محافظة القاهرة تبعا لإحصائيات ٩٢/٩١ - ٩٤/٩٣ بلغت ١٦,٧٨٪ للصف الأول الإعدادى وبلغت ١٧,٢٢٪ فى الصف الثانى ، ووصلت

فى محافظة القليوبية الى ١٣, ١٣٪ بالصف الأول ، ١٠, ٧٪ فى الصف الثانى مما يوضح أن التسرب بالمدارس الإعدادية مازال يمثل خطرا على العملية التعليمية .

أما فيما يتعلق بالمعلم فى المرحلة الإعدادية ، والذي يعتبر حجر الزاوية ، فى العملية التربوية ، (إذ أن عدد المدارس وتجهيزها دون توفر المعلم الجيد لا يؤدي الى تقدم العملية التربوية) ، فلقد أوضحت البيانات الرسمية والأدبيات المتاحة ما يأتى فيما يتعلق بالمعلم :

١- وجود عدد كبير من المعلمين غير التربويين والذين تبلغ نسبتهم حوالى ٣٩٪ من إجمالى عدد المعلمين والمعلمات بالتعليم الإعدادى ، ولعل هذا الوضع يرجع الى سياسة استخدام فائض الخريجين بالرغم من عدم إعدادهم للعمل التربوى .

٢- اتجاه أعداد كبيرة من الطلاب ذوى المجاميع المنخفضة الى كليات التربية عملا بنظام التنسيق ، مع اتجاه الدولة المتعاطم فى إنشاء كليات التربية النوعية دون تدبير احتياجاتها من هيئات التدريس ، والامكانيات المادية والأبنية وغيرها .

٣- وجود فجوة بين الإعداد التكاملى ، والإعداد التتابعى للمعلمين والشكوى المتكررة من عدم التنسيق بين النظامين ، مع تعدد مصادر إعداد مدرس المادة الواحدة واختلاف مستويات هذا الإعداد . ولعل هذا يرجع الى الافتقار لحطة للتنسيق بين الأعداد المطلوبة ، والأعداد المقبولة بالجامعات ، والتخصصات المختلفة .

ولتقويم بنية المدرسة الإعدادية يلزم الحكم على موقع المدرسة ومدى توفر العناصر الأساسية فيها من مياه الشرب ووسائل الصرف الصحى ومصدر التيار الكهربى وشبكة التليفونات والاتصالات وتوفر نظام صحيح للتعامل مع المخلفات الصلبة وأن يتوفر بالمبنى الراحة الحرارية والبصرية والسمعية وأن يتوفر للمبنى الحماية من تلوث الهواء سواء الصادر عن الصناعات المختلفة أو الطرق السريعة ، وتحديد معايير تحقيق المرونة بالنسبة للموقع من حيث طبوغرافيته وتركيب التربة والعناصر الطبيعية الموجودة وغير ذلك من المعايير وكذلك معايير تحقيق الأمن والأمان وخاصة حوادث الطرق وحوادث السكك الحديدية والوقاية من التلوث ، والوقاية من الحريق والوقاية من مصادر الأخطار المباشرة والوقاية من الأخطار الاجتماعية والأخلاقية وشروط صلاحية الموقع من حيث الموقع العام وارتفاع المبنى ، وما يخص التلميذ الواحد فى الفناء المكشوف ومساحة الفصل الدراسى ، أما العناصر

التصميمية للمبنى المدرسى والتي يجب تقييها وأخذها فى الاعتبار فهى العناصر التعليمية ، وهذه تتضمن الفصول الدراسية والمعامل والفصول المتخصصة وورش المجالات العلمية والمكتبة ، وهناك العناصر الادارية وتشمل ناظر أو مدير المدرسة والوكيل والمدرسين والطبيب والسكرتير وباقى العناصر الادارية التى تلزم لإدارة المدرسة طبقا لحجمها واحتياجاتها وهناك أيضا عناصر الخدمة وهى تشمل المخازن وغرف التحضير الملحقة بالمعامل والمخازن والدواليب الملحقة بورش المجالات والفصول المتخصصة وأماكن استلام وتجهيز الوجبات الغذائية والمصلى والمقصف ودورات المياه الخاصة بالادارة ودورات المياه الخاصة بالتلاميذ ، وهناك أخيرا عناصر الحركة من الطرقات أمام الفصول وعدد سلالم المبنى والمساحات من باب الفصل لأقرب سلم وعرض السلم والمناطق المظللة بالدور الأرضى .

ويستلزم تقويم المدرسة اعدادية تقويم المنهج ، حيث يجب النظر للمنهج على انه منظومة ترتبط بمتغيرات تؤثر على الجهد المبذول ، والمقصود بالمنهج بمفهومه الحديث ، أنه مجموعة الخبرات التربوية التى تهيئها المدرسة للتلاميذ داخلها وخارجها بقصد مساعدتهم على النمو الشامل فى جميع النواحي : العقلية ، والثقافية ، والدينية والاجتماعية والجسمية والنفسية والفنية ، فمما يؤدى الى تعديل سلوك التلاميذ ويعمل على تحقيق الأهداف التربوية المنشودة .

وبناء على ذلك تصيح البداية الصحيحة لعملية التطوير هى تقويم المناهج السابقة ، وأن تتسم عملية التقويم بالشمول فى تناول والمعالجة للأهداف ، والبرامج والمقررات ، والكتب ، وطرق التدريس والوسائل والأنشطة .

ويعتبر الإنفاق على تعليم الفرد أحد المدخلات الرئيسية للنظام التعليمى باعتباره أحد المحددات الأساسية فى تحديد مستوى جودة المخرج من النظام التعليمى فى شكل قيم معرفية مضافة لها مضروب تنموى متعدد الآثار ، سواء أكان ذلك على مستوى الفرد نفسه الذى تكونت لديه تلك القيم المعرفية المضافة أو على مستوى المجتمع بما يحصده من مكتسبات مجتمعية سواء فى صورها الاجتماعية أو فى صورها الاقتصادية .

ولقد اوضحت الدراسة ان مجموع الإنفاق الجارى على التعليم الاعدادى لم يجارى الرقم القياسى للأسعار وبالتالي لم يتم تحصينه ضد عوامل التضخم فى الفترة من عام ١٩٩١/٩٠ الى عام ١٩٩٣/٩٢ مما يمثل إنهاكا للقوة الشرائية لهذا الإنفاق سواء ماينفق على عنصر العمل بهذه

المرحلة التعليمية من أجور ومرتبات ومافى حكمها أو ماينفق على المستلزمات السلعية والخدمية لهذه المرحلة .

أما فيما يتعلق بتطور الاتفاق الحكومي على مرحلة التعليم الاعدادى بإقليم القاهرة الكبرى فيما بين عامى ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٩١/٩٠ فإنه يتسق مع تطور ما يحتويه الإقليم من تلاميذ بتلك المرحلة أو مابحوزة التعليم من فصول خاصة بتلاميذ تلك المرحلة .

وتحتل المحافظات الحضرية المرتبة الأولى عندما يقارن متوسط ماتنفته الأسرة سنويا على التعليم الى متوسط ماتحصل عليه الاسرة من دخل ، يليها بعد ذلك المناطق الحضرية بالوجه القبلى ، ثم المناطق الحضرية بالوجه البحرى ثم ريف الوجه البحرى وأخيرا ريف الوجه القبلى .

وتعتبر الصحة العقلية والنفسية والجسدية من أهم مقومات تنمية الطاقات البشرية وبشكل خاص فى المرحلة الدراسية الأساسية حيث تؤثر بدرجات متفاوتة على التحصيل المدرسى ، ولذلك تعتبر الخدمات الصحية غاية فى الأهمية فى هذه المرحلة وان كان يؤخذ عليها نقص الكوادر المؤهلة للعمل كأطباء وممرضات صحة مدرسية كذلك للمتخصصين النفسيين والاجتماعيين للتصدى للمشاكل النفسية والسلوكية التى بدأت تنفشى فى المدارس .

والواقع أن الاتفاق على الصحة المدرسية فى مراحل التعليم الأساسية هو استثمار حقيقى فى مجال الطاقات البشرية ينعكس عانده المباشر على التحصيل المدرسى ، وعانده طويل المدى على المستوى الصحى مدى حياة الفرد وبالتالي نوعية الحياة التى سيعيشها فى المستقبل .

والحقيقة أن نظام التأمين الصحى على تلاميذ المدارس بجمهورية مصر العربية يؤكد الفهم الصحيح لأهمية الصحة النفسية لتلاميذ المدارس ويعتبر طفرة حقيقية فى مجال تنمية الطاقات البشرية للمسئولين عن مستقبل هذه الأمة .

أما التعليم الخاص فله العديد من المشاكل ، من أهمها النقص الخطير فى نسب المدرسين المؤهلين تربويا إذ جاعت نسبهم فى الرياضيات ٣٩٪ والعلوم ٢٨٪ والمواد الاجتماعية ٢٣٪ واللغة العربية ٣١٪ واللغة الانجليزية ٢٦٪ واللغة الفرنسية ١٨٪. ولذلك يجب أن تلزم المدارس الخاصة بتعيين المؤهلين تربويا فقط وخاصة أن التلاميذ يتحملون نفقات تعليمهم .

ولقد استخدم في هذه الدراسة العديد من الأدوات لجمع بياناتها الميدانية وهي كالآتي :

أولا : استفتاء نظار أو مديري المدارس الإعدادية

ثانيا : استفتاء موجهى المواد الدراسية بالمرحلة الاعدادية

ثالثا : استفتاء المدرسين الأوائل بالتعليم الاعدادى

رابعا : استفتاء مدرسى ومدرسات المدارس الاعدادية

خامسا : استفتاء طلبة وطالبات المدارس الاعدادية

سادسا : استفتاء اولياء أمور طلبة المدارس الاعدادية

سابعا : بطاقة ملاحظة بحث تطوير التعليم الاعدادى

ولاستخدام الأدوات السابقة تم التأكد من صدق الأدوات وأنها تقيس ما تدعى قياسه وتم حساب معامل كل أداة من هذه الأدوات حيث تراوح معامل الثبات لجميع الأدوات المستخدمة فيما بين ٠,٨٥ - ٠,٩٣ . . .

ولقد استخدمت في هذه الدراسة عينة طبقية عشوائية سحبت من محافظة القاهرة ومحافظة القليوبية بحيث جات عينة المدارس ممثلة للإدارات التعليمية المختلفة لكل من المحافظتين وتوعيات المدارس المختلفة من حكومية وخاصة عربى وخاصة لغات وتجريبية ومدارس البنين ومدارس البنات والمدارس المشتركة .

وبذلك تم سحب العينة من ثمانى مدارس من إدارة مصر الجديدة التعليمية ، وخمس مدارس من ادارة الساحل ، ٦ مدارس من إدارة الوايلى ، ٤ مدارس من إدارة غرب القاهرة التعليمية . كما تم سحب العينة من محافظة القليوبية من ٦ مدارس روعى فى اختيارها الاعتبارات السابقة ، وبذلك تم تطبيق بطاقة الملاحظة فى عشر مدارس واستفتاء نظار ومديري المدارس الإعدادية فى خمس عشرة مدرسة وأجاب على استفتاء المدرسين والمدرسات ٣٢٠ ، واستفتاء موجهى المواد الدراسية ١٢٠ ، واستفتاء المدرسين الأوائل ٢٤٠ ، وإستفتاء طلبة وطالبات المدارس الإعدادية ٨٠٠ ، واستفتاء

أولياء الأمور ٤٠٠ . وجاءت نتيجة الدراسة الميدانية كما يلي :

أولا : فى مجال متابعة تحصيل التلاميذ ورعاية المتفوقين والضعاف

أجاب ٤٠٪ من النظار المشاركين فى الدراسة بعدم توفر الوقت لديهم لمتابعة تحصيل التلاميذ، وذكر ١٠٪ أنهم لا يناقشون تحصيل التلاميذ مع المدرسين الأوائل . والحقيقة أن هذه النتيجة يؤسف لها كثيرا ، إذ أن متابعة النظار والمديرين لمدى تحصيل تلاميذ المدرسة يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية ، إذ أن المدرسة مؤسسة تعمل على خدمة عملائها وهم التلاميذ . فإذا كان رئيس المؤسسة لا يعنى بمدى تحصيل تلاميذ المدرسة ويتبع فى ذلك كل الاساليب والوسائل الممكنة فإن هذا يعنى عدم اهتمامه بنجاح مؤسسته فيما تقوم به ، وعلى ذلك فإنه من أهم واجبات الناظر أو المدير القيام بهذا العمل باتباع كل الطرق والوسائل .

كذلك بينت النتائج أن ٧٠٪ فقط من المدارس تقوم بتكريم المتفوقين فى الامتحانات الشهرية، ٢٠٪ يقومون بذلك فى بعض الأحيان ، ١٠٪ لا تقوم بذلك ، والواقع أن هذا يعتبر تقصيرا من المدرسة إذ أن تكريم الموهوبين يعتبر من الممارسات الهامة التى يجب عدم إهمالها .

ويتضح من النتائج أن ٦٠٪ من المدارس تقوم بإبلاغ أولياء الأمور بتفوق ابنائهم ٣٠٪ تقوم فى بعض الأحيان ، ١٠٪ لا تقوم بذلك إطلاقا ، فى حين أن ٨٠٪ من المدارس تستدعى أولياء أمور الطلبة الضعاف لتبلغهم بضعف ابنائهم ، ٢٠٪ من المدارس تقوم بذلك أحيانا ولا توجد مدرسة واحدة تفشل فى إبلاغ أولياء الأمور بذلك الضعف والحقيقة أننا ندعو لتعديل هذه الممارسات ، حيث يجب الاهتمام باستدعاء أولياء الأمور لابلاغهم بنجاح وتفوق وتميز ابنائهم . وأن تحاول علاج مشاكل الطلبة الضعاف وعمل كل مايمكن عمله قبل إبلاغ أولياء الأمور بضعف أو عيوب ابنائهم .

ولقد تبين أيضا أن ١٠٪ فقط من المدارس بها فصول خاصة بالمتفوقين ، وهى مدارس خاصة ، والحقيقة أننا لاندعو لتخصيص فصول خاصة بالمتفوقين فى هذه المرحلة من مراحل التعليم العام ، وكذلك لاتوجد اية مدرسة تخصص فصولا خاصة بالضعاف ، بالرغم من صحة هذا الاتجاه وتشبه مع الممارسات التربوية السليمة ، الا أنه لايعنى أو يتعارض مع ضرورة توجيه انتباه ورعاية خاصة لمثل هؤلاء التلاميذ .

ثانيا : فى مجال المشكلات السلوكية لتلاميذ المرحلة الإعدادية

أدى ترتيب مديرى ونظار المدارس للمشاكل السلوكية لاحتلال مشكلة التدخين للمرتبة الأولى ، ويعتبر هذا شيئا مؤسفا ، إذ أن هؤلاء التلاميذ مازالوا فى مرحلة النمو ومازالوا فى مقتبل العمر ، ولذلك فإن اكتسابهم لهذه العادة يعتبر غاية فى الخطورة بالنسبة لهم وبالنسبة للبيئة وبالنسبة لقوة العمل التى سينضمون إليها فيما بعد فالتدخين يعتبر ضارا بجميع المقاييس فالى جانب الأذى المباشر الذى يحدثه التدخين على صحة المدخن بسبب فقد الشهية للطعام والتعرض للإصابة بالقرحة ، وإنقاص قدرة الرئتين على تبادل الغازات مع الدم ، هناك أذى أخطر للتدخين يكمن فى معاونة دخان السجائر لبعض الملوثات على زيادة آثارها السلبية .

واحتل التأخر صباحا المرتبة الثانية من حيث مدى شيوعه وانتشاره ، والواقع أن هذا يعتبر مظهرا يجب القضاء عليه لأنه قد يعنى كره التلميذ للمدرسة ولذلك فهو لايهتم بالمحافظة على مواعيدها ، وقد يعنى عدم اهتمام أولياء الأمور بتوصيل أبنائهم الى مدارسهم فى الميعاد المحدد ، وهو مظهر سىء آخر يدل على عدم اهتمام أولياء الأمور بتعليم أبنائهم أهمية المحافظة على مواعيدهم ، وقد يعنى سوء الأحوال المرورية ، وإن كان من الواجب أن يؤخذ ذلك فى الحسبان ، وقد يرجع لتهاون المدرسة فى تطبيق القوانين والسماح للتلاميذ بالدخول متأخرين دون توقيع أى عقاب .

أما المشكلة التى احتلت المرتبة الثالثة فهى مشكلة إثارة الشغب فى الفصول ، والواقع أن هذه الظاهرة ربما ترجع للعديد من الأسباب فهى قد ترجع لعدم مناسبة المناهج التى تقدم للتلاميذ أو عدم اهتمام المعلم بجعل الدرس مشوقا ، أو عدم بذله للجهد اللازم فى أداء عمله أو لضعف شخصيته ، أو لعدم إعداده إعدادا جيدا من الناحية العلمية والتربوية ، أو لتكدس الفصول ، أو لاعتماد الطلبة على الدروس الخصوصية أو مجموعات التقوية أو لغير ذلك من الأسباب مما يستدعى إجراء دراسة خاصة عن المشاكل السلوكية بوجه عام ، ومشكلة إثارة الشغب فى الفصول بوجه خاص .

وأخذت مشكلة الغياب المرتبة الرابعة ، وتعتبر هذه المشكلة من المشكلات التى يجب على المدرسة العمل على معرفة أسبابها والعمل على القضاء على الأسباب التى يمكن علاجها .

ويرجع الموجهون أسباب غياب التلاميذ لانخفاض المستوى المادى للأسرة كأهم سبب ويليه جهل الأسرة وعدم اهتمامها بالتعليم والافتقار الى الأنشطة فالمرض فارتفاع كثافة الفصول وعدم إحساس

التلميذ بالاستفادة ، ثم الدروس الخصوصية ، فضعف العلاقة بين الأسرة والمدرسة وعدم متابعة المدرس للغياب ، وغياب القدوة الحسنة وتوتر العلاقة بين المدرس والتلميذ .

أما المدرسون الأوائل فيرون أسباب الغياب مرتبة من أكثرها لأقلها انتشارا هى انخفاض المستوى المادى للأسرة ، وجهل الأسرة وعدم اهتمامها بالتعليم والافتقار الى الأنشطة والمرض وارتفاع كثافة الفصول وعدم إحساس التلميذ بالاستفادة ، والدروس الخصوصية ، وضعف العلاقة بين الأسرة والمدرسة ، وعدم متابعة المدرس للغياب ، وغياب القدوة الحسنة وتوتر العلاقة بين المدرسة والتلميذ .

ويذكر المدرسون أن الصف الثالث أكثر الصفوف التى ترتفع فيها نسبة الغياب عن غيره من الصفوف ، ولى ذلك الغياب فى الصف الأول ويأتى الصف الثانى فى النهاية ، وهم يذكرون الأسباب التالية لارتفاع نسبة الغياب فى الصف الثالث : عدم وجود أعمال سنة ، نقص الرقابة من المدرسة والمنزل - عدم توقيع عقوبات من المدرسة وعدم اهتمام ولى الأمر بالتعليم أو فائدته والاستعداد للامتحانات والدروس الخصوصية والهروب والظروف الاقتصادية الصعبة .

• أما المدرسون فيرون أن أهم أسباب غياب التلاميذ مرتبة من أكثرها لأقلها تكرارا هى : عدم اهتمام الأسرة بالتعليم وعدم مبالايتها وتكليفها للفتيات بأعمال المنزل والاعتماد على الدروس الخصوصية والمذاكرة بالمنزل والاستعداد للامتحان وانخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة ، تكلفة التعليم وعدم تنفيذ المدرسة للعقوبات المنصوص عليها للغياب ، وضعف المستوى العلمى للتلميذ وتأخره الدراسى ، وهروب الطالب وقرناء السوء وصعوبة المناهج وعدم بذل المدرسين للجهد وإضطهادهم لبعض التلاميذ .

أما أولياء الأمور فيرون أن أسباب الغياب مرتبة من أكثرها لأقلها تكرارا الى المرض ، والسهر الزائد ، فالهروب من المدرسة ، فعدم فائدة اليوم الدراسى ، فالسفر مع الأسرة ، فالارتباط بالدروس الخصوصية .

ويقترح المدرسون تحبيب التلميذ فى المدرسة باستخدام كل الطرق والأساليب المناسبة وفصل الطالب بعد تجاوزه نسبة محددة من الغياب وتطبيق العقاب المناسب قبل ذلك ، فاستشارة المنزل لزيادة الاهتمام بالتلميذ ومتابعتهم ، والحد من زيادة نفقات التعليم ، وتطبيق نظام أعمال السنة فى الصف الثالث الإعدادى وتقديم وجبه غذائية وعودة اليوم الكامل .

ويجىء الهروب من المدرسة فى المرتبة الخامسة ، وهو مشكلة من أخطر المشاكل ، إذ أنه أول الطريق للانحراف وجناح الأحداث ، فالطالب عندما يهرب ، يحاول أن يختفى عن الأنظار فى مكان ما ، وغالبا ما يكون هذا المكان من الأماكن المشبوهة ومع رفاق السوء ولذلك يجب على المدرسة تتبع هذه المشكلة ، والتعاون مع أولياء أمور الطلبة الهاربين فى القضاء عليها .

وفى المرتبة السادسة جاءت مشكلة التسرب ، وترجع أهمية هذه المشكلة لاعتبارها رافدا من روافد الأمية ، فالطالب الذى يتسرب قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسى سرعان ما يرتد الى الأمية الأبجدية .

وجاء فى المرتبة السابعة مشكلة تعاطى طلبة الإعدادية للمخدرات مع كل مالها من المخاطر وما تؤدى اليه من مشاكل للتلميذ واسرته ومجتمعه ، ولذلك يجب على المدرسة أن تبذل قصارى جهدها فى إعلام تلاميذها بخطورة هذه المواد وماتسببه وأن تقدم لهم من الأفلام والبرامج ما يساعدهم على الابتعاد عن الوقوع فى براثن تناول مثل هذه المواد .

واحتلت المرتبة الثامنة مشكلة ترك بعض الحصص ، وبالرغم من البساطة الظاهرية لهذه المشاكل ، فإنها من المشاكل التى يجب على المدرسة العمل على القضاء عليها ، لمخاطبتها ومستبعاتها .

وأخيرا تأتى مشكلة عدم ارتداء الزي المدرسى ، والذى يجب أن تصر المدرسة على الالتزام به ، لأنه دليل الانتماء للمدرسة ، وعدم إظهار الفروق الاقتصادية والاجتماعية فيما بين الأقران .

ثالثا : فى مجال علاقة المدرسة بأولياء الأمور

يذكر ٩٠٪ من النظار أن المدرسة تتيح الفرص الدورية للقاء أولياء الأمور مع المعلمين والواقع أن مثل هذه اللقاءات تعتبر غاية فى الأهمية إذ أن التعاون فيما بين البيت والمدرسة وإطلاع ولى الأمر على أحوال أبنائه ومعرفة المدرس بظروف الأسرة يساعد على الأخذ بيد التلاميذ وتنميتهم للحد الأقصى الذى تسمح به قدراتهم وإمكاناتهم وظروفهم أما أهم شكاوى أولياء الأمور كما يوردها النظار مرتبة ترتيبا تنازليا فهى الشكوى من إنخفاض المستوى التحصيلى للتلاميذ نتيجة للتعليم المدرسى وشكواهم من ارتفاع المصروفات المدرسية ، وينطبق هذا أساسا على المدارس الخاصة وان كان

هذا لا يعنى بالضرورة المصروفات المدرسية كمصروفات تدفع للمدرسة ، اذ أنهم أثاروا أيضا مشكلة الدروس الخصوصية واضطرابهم لها ، وكذلك مجموعات التقوية والواقع أنه لا يمكن أن يكون هناك تعليم جيد بالمدارس ويحتاج أكثر من ٧٠ أو ٨٠٪ من التلاميذ للتجاء للدروس الخصوصية أو لمجموعات التقوية ، كذلك يثير أولياء الأمور مشكلة صعوبة المواد الدراسية وهذه بالطبع مرتبطة بضعف المستوى التحصيلي للطلبة وما ذكره النظار والمديرون أيضا مشكلة ظلم الطلبة فى الدرجات وتعرضهم للإهانة وهى مشكلات لا يجوز حدوثها فى المدرسة ، وذكروا أيضا مشكلة عدم وجود طبيب بالمدرسة وضعف الإضاءة ، واتجاه بعض الطلبة للعمل فى بعض الحرف وبذلك يتسربون من المدرسة ، وأخيرا كثرة غياب الطلبة .

رابعا : فى مجال إعداد وتدريب وتأهيل المدرسين لعملهم بالمدرسة

يذكر النظار أن جميع مدرسيهم تربويون ، ويعتبر هذا شيئا مطلوبيا وإن كان ليس واقعيًا كما ظهر من إحصاءات الوزارة ، إذ أن هناك عددا من المدرسين غير التربويين نتيجة تعيين فائض خريجي الجامعات فى مهنة التدريس ، فهذا خطأ بالطبع ، ويجب العمل والتأكيد على ضرورة تأهيل أى فرد لهذه المهنة قبل الانخراط فيها . إذ أن مهنة التعليم كأي مهنة أخرى تحتاج للتخصص ، وبالرغم من وجود مدرسين يدرسون فى غير تخصصاتهم فإن هناك أيضا وما زال هناك عجز فى بعض المدرسين ، ويؤكد ذلك ٩٠٪ من النظار والمديرين الذين أجابوا على هذا الاستفتاء . وتفيد إجابات ٧٠٪ من النظار بأن مدارسهم تعاني من عجز فى مرسى اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية والمواد الاجتماعية والموسيقى والرسم والاقتصاد المنزلى والتربية الزراعية والتربية الرياضية والعجيب أن هذه الاجابات جاءت من نظار المدارس فى نهاية العام الدراسى ، مما يفيد بأن المدارس عانت من العجز طوال العام الدراسى .

كذلك يذكر ٧٠٪ من عينة النظار بأنهم يشعرون بعجز بعض المدرسين عن أداء وظيفتهم على الوجه الأكمل ، وذلك فى تخصصات اللغة العربية واللغة الانجليزية والرياضيات والمواد الاجتماعية والموسيقى والرسم والتربية الزراعية ، والواقع أن هذه الاجابات لا تحتاج الى أى تعليق . ويرى النظار أن حوالى ٦٠٪ فقط من المدرسين يحافظون على مواعيدهم ، وبالطبع تعتبر هذه النتيجة غاية فى الخطورة إذ أن المدرس يعتبر قدوة لتلاميذه ، فإذا لم يكن ملتزما فكيف يطلب بعد ذلك أن يلزم

التلاميذ بمواعيدهم والمدرسون ولا يقيمون وزنا لهذا الالتزام . كذلك يرى ٦٠٪ فقط من النظار ان المدرسين يحافظون على النظام داخل الفصل وكذلك يرى ٣٠٪ من النظار أن المدرسين يعتنون بمظهرهم وهم يرون بنسبة ٩٠٪ أن المدرسين فى حاجة الى تدريب .

أما مجالات التدريب التى يعتقدون بأهميتها للمدرسين فهى التدريب التربوى واستخدام تكنولوجيا التعليم وطرق التدريس والإدارة المدرسية واللغات والمواد الاجتماعية وتبسيط المناهج وبالطبع ليس من الواضح ماهو مقصود بالتدريب التربوى إذ ربما يقصد به دراسة علم النفس التربوى وعلوم التربية بوجه عام ، كذلك ليس من الواضح ماهو المقصود بتبسيط المناهج ، إذ ربما يقصد بها طرق التدريس بشكل يؤدى لتمكين التلاميذ من الفهم والاستيعاب .

ويرى الموجهون بنسبة ٨٥٪ والمدرسون الأوائل بنسبة ٦٥٪ والمدرسون بنسبة ٧١٪ أهمية التأهيل التربوى للمدرس وبالطبع فإن هذه الاجابة لها دلالتها لأنها تأتى من افراد الهيئة المسئولة عن متابعة أعمال المدرسين وتوجيههم ومن يتابعونهم فى الميدان ، وعندما يكون السؤال أكثر صراحة حيث طلب منهم أن يذكروا ما إذا كان هناك فرق كبير بين أداء المؤهلين تربويا وغير المؤهلين تربويا فجاءت إجاباتهم بنسبة ٥٢٪ تؤكد وجود هذا الفرق لحد كبير ، وبنسبة ٤٨٪ بوجود الفرق لحد ما ، أى أن هناك فرقا بين أداء المجموعتين بنسبة ١٠٠٪ وأعتقد أن هذه الاجابة وحدها تؤكد لنا ضرورة الامتناع عن تعيين غير التربويين فى مهنة التدريس والاصرار على تأهيلهم تربويا قبل تعيينهم ، وتغيير الممارسة التى اعتدنا عليها من تعيين اعداد هائلة من فائض الخريجين بدون تأهيل تربوى . لأن مهنة التدريس ليست هى مهنة من لاهنة له .

خامسا : فى مجال ممارسات الناظر أو المدير لبعض مهام عمله

يذكر ٩٠٪ من عينة النظار المشتركين فى الدراسة أنهم يتابعون بأنفسهم مدرسى المدرسة ، ويتترك ١٠٪ من النظار الاجابة على هذا السؤال ، فى حين أن من تركوا الإجابة عن هذا السؤال أفادوا بأن وكيل المدرسة يقوم بهذه المهمة .

ويذكر ٣٠٪ من النظار أنهم يقومون بالتدريس فى المدرسة فى حين أن ٧٠٪ منهم لا يقومون بالتدريس فى مدارسهم . أما فيما يتعلق بالمواد التى يقومون بتدريسها فلقد كانت اللغة العربية والعلوم .

سادسا : فى مجال التقوية والدروس الخصوصية

تتوفر مجموعات التقوية فى جميع المدارس ، ويعتقد ٨٠٪ من النظار والمديرين بجدوى هذه المجموعات ، فى حين أن ٢٠٪ يعتقدون أنه لاجدوى لهذه المجموعات ، أما فيما يتعلق بتقديم مقترحات لتطوير مجموعات التقوية فلقد تقدم ٥٠٪ من عينة النظار والمديرين بالمقترحات التالية مرتبة ترتيبا تنازليا من أكثرها لأقلها تكرارا وهى : رفع رسوم المجموعات لحفز المدرسين على بذل الجهد - تقليل عدد الطلاب فيها وخاصة ان معظم المدارس لاتلتزم بقرارات الوزارة ولاتراعى الأعداد المحددة لهذه المجموعات - عدم اعطاء المجموعة فى نهاية اليوم الدراسى اذ أن الطالب يحضر المجموعة بعد إجهاده طوال اليوم .

ويرى ٣٠٪ من النظار أو المديرين إمكانية القضاء على الدروس الخصوصية عن طريق تحسين المستوى المادى للمدرس ورفع مكافآت مجموعات التقوية وتخفيض كثافة الفصول وتعميم فكرة المدرس المساعد والغاء أعمال السنة والغاء نظام الفترات .

والواقع أن هذه المقترحات لا بأس بها ، بل ونوصى بالأخذ بها أو إدخال بعض التعديلات عليها ومن هذه التعديلات جعل امتحانات الفترة عن طريق لجان ، وعدم اشتراك مدرس الفصل فى وضع أسئلة الامتحانات لصفوفه مع الغاء أعمال السنة بصفة مؤقتة حتى تستعاد الثقة فى مدرس الفصل .

ويرى ٣٩٪ من الموجهين و ١٦٪ من المدرسين الأوائل أن تدريس المدرسين للدروس الخصوصية له تأثير خطير على أداؤهم فى المدرسة ، والواقع أن خطورة هذا التأثير ترجع لأن المدرس المهرق لا يستطيع أن يؤدي عمله كما يجب ، كما أن الكثير من المدرسين ممن لاضمير لهم يقومون برفع درجات الطلبة الذين يدرسون لهم وهذا مادعا النظار كما سبق أن ناقشنا لاقتراح الغاء أعمال السنة ، بل وأكثر من ذلك فإن البعض من المدرسين يقومون بتسريب الامتحانات لمن يقومون بتدريسهم ، وكلنا يعرف مدى تأثير ذلك على الجوانب الخلقية للتلاميذ ، فبدلا من تربيتهم ، تقوم قلوبهم بتعليمهم الغش وانعدام الضمير .

سابعا : فى مجال إمكانيات المدرسة

يرى النظار والمديرون أن المدارس الاعدادية التى يعملون بها تشمل حجرة خاصة للطبيب

ومكتبة ومسجداً ومقصفاً والاعتمادات المالية للإنفاق على الدراسات العملية ، ويتوفر بها لحد ما المواد المستخدمة فى المعامل ، والملاعب وصالات التربية البدنية وحجرة للأنشطة الفنية ، وإن إمكاناتها فى المعامل ووسائل الإيضاح متوسطة ولكن لايتوفر فيها أجهزة الكمبيوتر أو المسرح أو المطعم ، أو الورش المجهزة لمجالات التربية العملية .

وتفيد إجابات المدرسين الأوائل بنسبة ٨٥٪ فقط بامتياز إمكانيات المدارس الرسمية فى مقابل ٥٤٪ بالنسبة للمدارس الخاصة ، فى حين يرى ٩٢٪ من المدرسين بأن إمكانات المدارس الرسمية متوسطة وذلك مقابل ٤٦٪ بالنسبة للمدارس الخاصة ، ويدل ذلك على حاجة المدارس الرسمية لمحاولة تحسين إمكاناتها . وذلك بإتباع كل الوسائل الممكنة ، سواء عن طريق الدعم الحكومى أو عن طريق المشاركة الشعبية .

أما الموجهون فهم يلمسون فرقا كبيرا فيما بين إمكانات المدارس الرسمية والمدارس الخاصة فهم يحكمون بافتقار إمكانات المدارس الحكومية بنسبة ٣٪ فى حين يحكمون بنسبة ٥٧٪ بامتياز إمكانات المدارس الخاصة .

أما المدرسون فإنهم يحكمون بنسبة ٣٤٪ بامتياز إمكانات المدرسة وذلك فى مقابل ، ٥٢٪ يحكمون بتوسطها ، ١٤٪ يحكمون برداءتها . فى حين يحكم ٣٦٪ من أولياء الأمور بامتيازها ويتوسطها بنسبة ٥٠٪ وضعفها بنسبة ١٤٪ .

ثامنا : فى مجال التعاون فيما بين المدرسة والادارات التعليمية

يؤكد النظار والمديرون بأن هناك تعاونا كاملا بين المدرسة والادارة التعليمية وأنه لا توجد مشاكل هامة فيما بينهما ويعتبر هذا شيئا جيدا ومطلوبا ومع ذلك فقد أجابوا بأن الروتين وعدم توفر المدرسين التربويين وعدم متابعة تطبيق القرار الوزارى الخاص بالمدارس الخاصة ومدارس اللغات ومشكلة الصرف الصحى تعتبر من المشاكل البسيطة التى تتطلب الحل .

تاسعا : فى مجال الرسوب

يرجع النظار والمديرون اسباب الرسوب مرتبة تبعا لتكرار أهميتها لتكدس الفصول وكثرة غياب التلاميذ وصعوبة المناهج وتدنى قدرة التلميذ ، وسوء البيئة المنزلية وإهمال المدرسين وضعف تحصيل

- التلاميذ وضعف حواس التلميذ وهم يقترحون الأساليب التالية لمعالجة مشكلة الرسوب.
- التعاون بين البيت والمدرسة واجراء المقابلات والاجتماعات الدورية فيما بين أولياء الأمور والمدرسين وتشجيع المتابعة المنزلية للتلاميذ .
 - تقليل الكثافة داخل الفصول ، وتخفيف المناهج وتطويرها واستخدام طرق التدريس الحديثة والاستعانة بتكنولوجيا التعليم .
 - تهيئة البيئة المدرسية المناسبة ، وزيادة الاهتمام بممارسة التربية الرياضية والغاء الفترات الدراسية .
 - تقوية العلاقة فيما بين المدرسين والتلاميذ والابتعاد عن عملية العقاب .

ويذكر الموجهون اسبابا أخرى للرسوب غير ما ذكره النظار وهي عدم اعداد المدرس اعدادا جيدا وعدم توفر الوسائل التعليمية ويقترحون بالإضافة لأهم الطرق التي ذكرها النظار للتقليل من الرسوب زيادة الاهتمام بالتقويم .

أما المدرسون الأوائل والمدرسون فيضيفون لأسباب الغياب عدم أخذ الطالب لدروس خصوصية أو اشتراكه في مجموعات التقوية ، أما مقترحاتهم لتقليل نسب الرسوب والتي لم ترد في ردود المجموعتين السابقتين فهي التأكيد على تعليم الطالب طرق التفكير ، واشتراك التلميذ في مجموعات التقوية ، والتركيز على الدروس الخصوصية .

عاشرا : في مجال التسرب

يرى مديرو المدارس ونظارها أن اسباب التسرب هي صعوبة المناهج ، وارتفاع تكلفة التعليم واضطرار بعض التلاميذ للعمل وعدم التعاون بين البيت والمدرسة وعدم الاهتمام بالتلميذ في المدرسة وعدم الاهتمام بمشكلة الغياب ويضيف الموجهون لذلك انخفاض القدرة العقلية للتلميذ ، والرسوب وتوتر العلاقة فيما بين المدرس والتلميذ ويضيف المدرسون سوء المناهج وعدم استشارتها للطالب وبطالة المتعلمين وسوء الادارة المدرسية وعدم صرف وجبة غذائية .

ويقترح النظار والمديرون للتغلب على مشكلة التسرب مايلي :

- تخفيف الاعباء التي تتحملها الأسرة في تعليم ابنائها وتقديم وجبات غذائية بالمدرسة .

- رفع المستوى المادى للمدرسين

- تقوية العلاقة فيما بين المنزل والمدرسة وحث أولياء الأمور على متابعة أبنائهم .

- العمل على حل مشاكل المراهقة والابتعاد عن استخدام اسلوب العقاب مع التلاميذ والعمل

على ترغيب الطالب فى المدرسة .

حادى عشر : فى مجال المناهج والكتاب المدرسى

يرى ٧٪ من الموجهين المشاركين فى الدراسة امتياز المناهج ، فى حين أن ٨٩٪ يعتقدون بوجودتها ، ٤٪ فقط يعتقدون برداءة هذه المناهج ، اما فيما يتعلق بالكتاب المدرسى فيحكم ١٨٪ فقط من الموجهين بأنه ممتاز ، ويرى ٧٥٪ أنه متوسط ، وتصل نسبة من يحكمون برداءته الى ٧٪ ، ويذكر ٤١٪ من الموجهين أنه لايمكن اعتماد الطالب فى الاستذكار على الكتاب المدرسى وهى نسبة كبيرة للغاية لايمكن اهمالها ، ولهذا فنحن ندعو لوجوب اجراء دراسة متعمقة للكتب المدرسية والوقوف على اسباب عدم إمكانية اعتماد الطالب عليها فى الاستذكار وان كان الموجهون يذكرون أن سبب عدم إمكانية الاعتماد على الكتاب المدرسى الذى تقرره الوزارة فى الاستذكار هو افتقار هذه الكتب للتدريبات الكافية والشرح الوافى وأحيانا لعدم الوضوح كما أن التمارين والاستئلة قد تكون أعلى من مستوى الطالب العادى .

أما المدرسون الأوائل فيرون بنسبة ٤٥٪ عدم ملاءمة بعض المناهج لطلبة المرحلة بالإضافة لطولها وتدنى مستواها العلمى ووجود تداخل فى مناهج بعض المواد .

ثانى عشر : مقترحات لتطوير المدرسة الاعدادية

يقترح النظار والمديرون ماياتى :

١- تخفيض كثافة الفصول

٢- زيادة الأنشطة المتنوعة داخل المدرسة

٣- صرف وجبة غذائية للتلاميذ

٤- الاهتمام بالتلميذ ثقافيا وماديا

٥- اعتبار مرحلة رياض الاطفال متممة للمرحلة الأولى من التعليم الأساسى

توصيات الدراسة

بناء على نتائج هذه الدراسة يمكن التوصية بما أتى :

- ١- ضرورة اجراء دراسات تقييمية بشكل دورى للمراحل التعليمية المختلفة
- ٢- تصميم مناهج المدرسة الاعدادية بناء على تحديد أهداف عامه للمرحلة وأهداف خاصة لكل صف. وتجريب هذه المناهج وتقييمها قبل تعميمها .
- ٣- تحسين اخراج الكتاب المدرسى بما يعمل على اغناء الطالب عن الكتب الخارجية وكتب نماذج التقييم
- ٤- اتخاذ مايلزم من أساليب للتحكم فى عملية الغياب بالمدرسة وتطبيق المدرسة لقوانين الغياب بشكل جدى والعمل على تحسين المدرسة وتحبيب الطالب فيها بما يعمل على جذبه اليها وقد يكون ذلك عن طريق تقديم وجبه غذائية ومنع العقاب البدنى فى المدارس وغير ذلك من الأساليب .
- ٥- محاولة تقليل رسوب التلاميذ وذلك عن طريق العمل على خفض نسبة الغياب وتفريد عملية التدريس وتبسيط المناهج وتحسين الكتب المدرسية والاقلال من النفقات التعليمية .
- ٦- الحد من تسرب التلاميذ وذلك عن طريق تقوية العلاقة فيما بين البيت والمدرسة ومراعاة القدرات العقلية للطلبة والاهتمام بالتقليل من الغياب ومساعدة الطلبة الضعاف وتطبيق قوانين الالزام بشكل جدى للحد من عمالة الاطفال .
- ٧- إعداد المدرس اعدادا تربويا وعلميا جيدا ووقف تعيين فائض خريجي الجامعات دون تأهيل تربوى.
- ٨- تقديم دورات تدريبية دورية لمدرسى المواد المختلفة .
- ٩- العمل على تقوية نظم المتابعة والتوجيه عن طريق تقديم برامج تدريبية للعاملين فى هذه الاقسام وحصر التعيين فيها على المؤهلين تربويا .

- ١٠- الارتفاع بمستوى امكانات المدرسة الاعدادية الحكومية والخاصة باستخدام كل الوسائل الممكنة.
- ١١- تقوية العلاقة بين المنزل والمدرسة واعطاء أولياء الأمور حرية أكثر فى الأمور المدرسية .
- ١٢- منع مدرسى المدرسة الاعدادية من تدريس دروس خصوصية لتلاميذهم والغاء أعمال السنة فى جميع الصفوف والاشراف الجدى على امتحانات النقل وتكليف لجان خارجية لوضعها وتعميم استخدام الاختبارات المقننة التى قد يكلف مركز التخطيط الاجتماعى والثقافى بالمعهد القومى للتخطيط بإعدادها بالاستعانة بلجان الوزارة أو المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى .
- ١٣- العمل على توفير خدمات للموهوبين والمتأخرين عقليا .

من إصدارات

مركز التوثيق والنشر

١- الكشاف التحليلى لمقالات الدوريات العربية المتاحة بمركز التوثيق،

والنشر ١٩٩٠-١٩٩٣.

٢- دليل بحوث دبلوم معهد التخطيط القومى ١٩٨٩-١٩٩٥.